

قراءات في أسلوب التقديم والتأخير في كتاب الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ)

م.م. حسين داخل مرزة

المديرة العامة لتربية بابل

Assist. Lecture

Hussein DAKHIL MERZAH

Directorate General of Education in Babil

الكلمات المفتاحية: قراءات - في - أسلوب - التقديم - والتأخير - في - كتاب - الخصائص -

ملخص البحث

يُعدّ التقديم والتأخير أحد أساليب العربية يرد في منظومة الكلام للدلالة على المَلَكَة والفصاحة للمتكلم فضلاً عما يحدثه في نفس السامع من تأكيدٍ للمعنى أو سواه، ولذا عدّ ابنُ جني هذا الباب من شجاعة العربية، وهذا الباب في حقيقته يجمع بين علمي النحو والمعاني؛ وذلك لما يحدثه هذان العنصران من تغيير لتركيب الجملة العربية، إذ تخالف بهما الترتيب الأصلي للجملة، فيتأخر الأصل، ويتقدّم ما حقه التأخير أو العكس وكل ذلك تحكمه الصناعة النحوية أو علّة نحوية ما. يأتي هذا البحث لغرض معرفة الأحكام والعلل النحوية ودراستها جراء ذلك التقديم أو التأخير، وقد وقع اختيارنا لهذا الموضوع في كتاب الخصائص لابن جني؛ لأسلّط الضوء على مسائل نحوية، كثرت فيها الآراء النحوية، وقد حاول فيها ابن جني الإدلاء برأيه فضلاً عن الاجتهاد في بعض مسائلها، والتعبير عما في داخله وإيجاد فروقات ومعانٍ دقيقة مختلفة تحمل دلالات تفرّد هو بها في ضوء ظاهرة التقديم والتأخير.

Research Summary

The chapter on introduction and delay is one of the methods of Arabic that appears in the verbal system to denote the ability and eloquence of the speaker, as well as what it brings to the mind of the listener. Therefore, Ibn Jinni considered this chapter to be one of the courage of Arabic, and this chapter in fact combines the two sciences of grammar and meanings. This is because these two elements change the structure of the Arabic sentence, as it contradicts the original order of the sentence, so the original is delayed and precedes what is due to delay or vice versa. This research comes for the purpose of clarifying, studying, and knowing the grammatical rulings and defects as a result of that introduction or delay. To shed light on grammatical issues, in which grammatical opinions abounded, and Ibn Jinni tried to give his opinion as well as diligence in some of its issues, expressing what is within it and finding different subtle differences and meanings bearing indications of his uniqueness in the light of the phenomenon of presentation and delay.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلامُ على أشرفِ الخلقِ محمدٍ وعلى آلهِ الميامين وصحبه المنتجبين، ومن والاهُ واهتدى بهداهُ واقتفى أثرهُ إلى قيامِ الدين ، أمّا بعدُ ...

فقد وقع اختيار بحث التقديم والتأخير في مصنف ابن جني (الخصائص) ليكون مادة البحث لمسائل نحوية جرى فيها الخلاف النحوي بين النحويين، إذ عقد له ابن جني بابًا تناول فيه بعض تلك المسائل، فيذكرها مستعملًا هذين العنصرين (التقديم والتأخير)؛ وذلك لمرونة الاستعمال في الكلام العربي. فنرى ابن جني يقدم لفظًا ويؤخر آخر في المسألة النحوية مُبدئيًا بذلك رأيه وما يتساق مع المعنى المقصود إيصاله إلى المتلقي، قال سيبويه: ((إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويُعنيانهم))^(١)، ومن جانب آخر سنتلمّس في بعض تلك المسائل دقة التوصيف والفروق الناتجة من ذلك التقديم أو التأخير، وما ينتج عن ذلك من معانٍ عدّة ذكرها هو وهذا ينم عن امتلاكه حسًا لغويًا مكنه من حسن اختياره للألفاظ ومراعاته للقواعد النحوية. ولأنّ موضوع التقديم والتأخير واسعٌ فضلًا عن مقاصده وغاياته البلاغية، سأقتصر على بعض المسائل النحوية وأسلط الضوء على الأهم منها والتي احتدم الكلام فيها عند النحويين الأوائل. وبعد دراسة هذه المسائل انتظمت خطة البحث على مقدمة تليها المسائل النحوية (مادة البحث)، ثم خاتمة أودعتُ فيها أهم ما آل إليه البحثُ من نتائج، وذُيّلَ البحثُ بثبت المصادر والمراجع. والله نسأل أن يوفقنا في هذا البحث النحويّ، إذ أعطيناه الوقت الطويل، والجهد الكبير من مقارنة وموازنة وتدبرٍ وتتبع، ثم النظر مليًا في آراء الأقدمين من علماء النحو والمقارنة فيما بينها وآراء بعض المتأخرين، كلّ هذا خدمةً للغتنا العربية، لغة أهل الجنة ومن الله التوفيق، إنّه وليّ النعمة.

المسألة الأولى: تقديم المفعول معه على عامله وعلى صاحبه

قال ابن جني: ((ولا يجوزُ تقديمُ المفعولِ معهُ على الفعلِ، نحو قولك: والطيايسةُ جاءَ البردُ، من حيثُ كانتُ صورة هذه الواو صورة العاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئتُ لاستعملت العاطفة فيه نحو: جاءَ البردُ والطيايسةُ ... فلما ساوَقَت حرف العطف قَبِحَ، والطيايسةُ جاءَ البردُ ، كما قَبِحَ وَرَيْدًا قَامَ عَمْرُو، لكنه يجوزُ جاءَ والطيايسةُ البردُ ؛ كما تقول: صَرَبْتُ وَرَيْدًا عَمْرًا))^(٢).

يُبيِّن لنا ابنُ جَنِّي في النص السابق أمرين:

أولهما: تقديم المفعول معه على عامله.

والآخر : تقديمه على معموله أو صاحبه.

فأمَّا تقديمه على عامله فقد أجمع النحويون على عدم جواز تقديمه عليه؛ لأنَّ أصلَ العطف،^(٣) والمعطوف لا يتقدم في أول الكلام، وقد أومأ ابن جَنِّي لذلك في أنَّ الواو لا تتقدم على ما قبلها، ومِمَّنْ نصَّ على عدم جواز التقديم ابن السراج(ت: ٣١٦هـ)، فلا يجوز عنده أن تقول: والخَشْبَةُ اسْتَوَى الْمَاءُ ؛ لأنَّ الواو بالأصل هي للعطف وينبغي للمعطوف أن يردَّ بعد المعطوف عليه، كما أنَّ الصفة يجبُ تردُّ بعد الموصوف^(٤).

وأما الأمر الآخر هو تقديمه على صاحبه، فذهب أغلب النحويين إلى عدم جواز ذلك أيضًا^(٥)، والذي يبدو أنَّ ابنَ جَنِّي انفرد في هذه المسألة، واجتهدَ بتقديم المفعول معه على صاحبه كالمثال الذي ذكره جاء والطيا لسة البردُ ، قياسًا على المثال ضربتُ وزيدًا عمرًا بتقديم المعطوف على المعطوف عليه، وفي حدود ما اطلعتُ عليه لم أجد من النحويين من وافقه بهذا الرأي، ولذلك قرَّنتُ اسمَهُ ابنُ مالك(ت: ٦٧٢هـ) في الكافية واصفًا رأيه ذاك بالضعف بقوله^(٦) :

بذا ابنِ جَنِّي قَضَى في قولِ مَنْ ... قال: (وَفُحْشًا غِيبَةً) وَقَدْ وَهَنَ

وحاصل قول ابن جَنِّي ذهابه إلى جواز تقديم المفعول معه على صاحبه، فجاز عنده جاء والطيا لسة البرد ، وجعل المسألة مقيسة كتقديم المعطوف على المعطوف عليه، وتمثل بمثال آخر وهو ضربتُ وزيدًا عمرًا ، وهذا ما يُدعى بـ(القياس التمثيلي)،^(٧) وكان ابنُ جَنِّي قد عزَّز رأيه هذا مُستشهدًا ومجتهدًا في تفسير ما ذكره الشاعر^(٨): (الطويل)

جَمَعَتْ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ... خِصَالًا ثَلَاثًا لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

إذ جعل قوله (فحشًا) مفعول معه مقدم على صاحبه وهو (غيبه)، وهذا جائز عنده، ولعل الفارق الدقيق بين ابن جَنِّي ورأي الجمهور ذهابه بالقول إلى أنَّ الواو في (وَفُحْشًا) هي واو المعية، وأنَّ الشاعر قدَّم المفعول معه على صاحبه ؛ في حين يرى جمهور النحويين أنَّ الواو هذه هي واو العطف، وأنَّ (فُحْشًا) معطوف على (نميمة)، وهذا ما ذكره ابن مالك بقوله: ((ولا حجة لابن جَنِّي... لإمكان جعل الواو فيها عاطفة قدمت هي ومعطوفها، وذلك ظاهر))^(٩)، وأنكر الأشموني(ت: ٩٠٠هـ) ما ذهب إليه ابن جني أيضًا^(١٠)، وعلى ذلك يكون تقدير البيت:

جمعت غيبه ونميمة وفحشا
.....

ولا يسعني بعد هذا أن أميلَ إلى ما نظرَ إليه ابنُ جَنِّي؛ لأنَّ النحويين لم يجزوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في الضرورة، وهو مجمع عليه، وهو أولى من القول بتقديم المفعول

معه^(١١)، ولا يجوز ذلك في سعة الكلام، وبناءً على ما تقدم، فإذا كان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه، فكيف بما تفرّع منه وهو المفعول معه؟ ويُحتمل أنه قصد حملهُ على الضرورة كتقديم المعطوف على المعطوف عليه، فكذلك المفعول معه، ولا أعتقد ذلك؛ لأنه جعل المسألة قياسية كما تقدم آنفاً، وعليه إنَّ ابنَ جَنِّي قد اجتهد في الفروع، ولأجل ذلك فهو ضعيف، إذ سبّب ضعفاً وركّةً في المعنى فضلاً عن ذلك أنه لم يردّ منه ما هو مسموع نثرًا أو شعرًا سوى ذلك البيت بحسب اطلاعنا القاصر، والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: تقديم المفعول له على عامله

قال ابنُ جَنِّي: ((ويجوزُ تقديم المفعولِ لهُ على الفعلِ الناصبةِ ، نحو قولك: طَمَعًا في بَرَكِ زُرْتُكَ، وَرَغْبَةً في صِلَتِكَ قَصَدْتُكَ))^(١٢).

المَفْعُولُ لَهُ وَيُسَمَّى الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَسَمَّاهُ سَيُويهِ وَالْفَرَاءُ تَفْسِيرًا^(١٣)، وَحَدَّهُ: ((هُوَ الْمَصْدَرُ الْمَعْلَلُ لِحَدَثِ شَارِكِهِ وَقَتًا وَفَاعِلًا نَحْوُ قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ))^(١٤)، وشاهد ذلك قوله تعالى: ((يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ))^(١٥)، فالحذرُ مصدرٌ مُستوفٍ للشروطِ المتقدّمة، فَلذَلِكَ انتصبَ على الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ، وَالْمَعْنَى لِأَجْلِ حَذْرِ الْمَوْتِ، وَيَأْتِي على ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مجرد من (ال) والإضافة كما في المثال: حِثُّكَ رَغْبَةً فِيكَ، وَكَلْمَتُكَ طَمَعًا في بَرَكِ، وَيَأْتِي مَقْتَرِنًا بـ(ال) مثل: ضَرَبْتُ ابْنِي التَّائِدِيْبَ، وَمُضَافًا مِثْل: قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ^(١٦).

ويرى ثعلب (ت: ٢٩١هـ) عدم جوازِ تقديم المفعول له عامله^(١٧)، وهو بذلك يُخالف ما أجازهُ التَّحْوِيُونَ - على الأصلِ - من تقديمه على عامله، كما في المثال: مخافة الشّرِّ حِثُّكَ؛ لأنَّ العاملَ متصرفٌ في نفسه، فهو يتصرفُ في معموله، ولم يكن هناك مانعٌ يحُولُ من دون تقديمه، وبهذا صرّح أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) بقوله: ((فإن قيل: فهل يجوزُ تقديم المنصوب ههنا؟ قيل: نعم يجوزُ ذلك؛ لأنَّ العاملَ فيه يتصرفُ، ولم يوجد ما يمنعُ من جوازِ تقديمه... فكانَ جائزًا على الأصلِ))^(١٨)، ومذهبُ ثعلب مردود بالسَّماع أيضًا؛ لأنه وردَ في الأساليب اللغوية مذکورًا قبل الفعل والفاعل، ومنه قول الشاعر^(١٩): (الطويل)

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرِبُ ... وَلَا لِعِبَا مَنِّي وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

فقدم قوله (شوقاً) وهو مفعول له على العامل فيه، وهو قوله (أطربُ)، وقول الآخر^(٢٠): (الوافر)

فَمَا جَزَعًا - وَرَبَّ النَّاسِ - أَبْكِ ... وَلَا حِرْصًا عَلَى الدُّنْيَا اعْتَرَانِي

فقدّم (جزعاً) وهو مفعول له على العامل فيه، وهو قوله (أبكي)، كما قدّمه على الفعل في عجز البيت وهو قوله (حرصاً)، وتعرّض ابن مالك في ألفيته لهذه المسألة، وما مثّل به يؤذّن بتقديمه مع وجود المانع، وعلى ذلك فالمفعول له سواء أكان منصوباً أم مجروراً جاز تقديمه، إذ يقول: ^(٢١)

فأجره بالحرف وليس يمتنع ... مع الشروط : كلزهد ذا قنع

فتمثيلاً يدل على جواز تقديم المفعول له على عامله، وإن كان مجروراً، وهذا ما فهمه النحويون ^(٢٢) من مثال ابن مالك، وأيدوه في المسألة، وبين المرادي (ت: ٧٤٩هـ) أنه لا فرق في تقديم المفعول له على عامله سواء أكان منصوباً أم مجروراً فهو جائز، وهذا المعنى متصوّر ومبني من مثال ابن مالك: كلزهد ذا قنع، والتقدير: زهداً ذا قنع و لزهد ذا قنع، فمثّل به مقدماً ^(٢٣).

في حين لا يرى خالد الأزهرّي (ت: ٩٠٥هـ) ذلك؛ لوجود المانع من تقديمه، وأن ما ورد منه فهو ممّا أبحاثه الضرورة ليس إلا، إذ قال معلقاً على ما مثّل ابن مالك في ألفيته لزهد ذا قنع بقوله: ((وفيه تقديم المفعول له على عامله وما أظنّ أحداً يُجيز مثل ذلك نثرًا؛ لأنّ الخبر الفعلي لا يجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أولى، وقول بعض الشراح إنّ فيه إشعاراً بجواز تقديم المعمول له على عامله صحيح لكنّه مشروط بعدم المانع ... والمانع هنا موجود كما ترى، وإنّما يجوز ذلك أن لو قال: ذا لزهد قنع، ولم أر أحداً تنبّه لما قلناه في هذا المثال، بل حكموا فيه بالجواز مطلقاً، والظاهر وقفه على الضرورة)) ^(٢٤)، فالأزهرّي يفسّر المانع بتقديم معمول الخبر على المبتدأ، وهو غير جائز فلو أحرز عن المبتدأ وتقدّم على عامله لجازت المسألة لديه حينئذٍ، وهذا ما عناه في المثال ذا لزهد قنع.

وبناءً على ما تقدم إنّ ابن جني، من مريدي التقديم كما هو واضح في النص السابق، ويبدو أنّ تقديم المفعول له على عامله سائغ في الاستعمال اللغوي، إذ إنّ تقديمه يأتي للعناية أو للاهتمام به أو للتوكيد، وهذا يتساوق مع ما ذكره علماء النحو من أنّ العرب قديمًا إذا أرادوا العناية بشيء أو الاهتمام به أو لتوكيده قدّموه، والعربي قديمًا لذوقه السليم وفطرته التي جُبِل عليها أدرك أنّ ذلك سائغٌ لذا عمّد إلى تقديم المفعول له، هذا من حيث الدلالة، أمّا إذا لجأنا إلى القياس وفتشنا في أحكامه وتفرعاته وجدنا أنّ الفعل التام، أعلى مرتبةً من الفعل الناقص، فهُم في الفعل الناقص أجازوا تقديم معموله عليه فما ظنك في الفعل التام فهو أولى بتقديم معموله عليه، وبناءً على ذلك فلا نجد من حيث الدلالة المعنوية والقياس محذورًا في تقديم المفعول له على عامله.

المسألة الثالثة : تقديم الحال على صاحبها وعاملها

ذكر ابن جني في باب شجاعة العربية - فصل في التقديم والتأخير - وذكر أن في تقديم الحال على صاحبها وعاملها هو ما يقبله القياس، وضرب لنا على ذلك مثالين وهما ((جاء ضاحكاً زيداً، وضاحكاً جاء زيداً))^(٢٥).

أجمع نحوياً البصرة والكوفة على جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف إذا كان عاملها مضمراً، كقولهم في المثال المصنوع: ركباً جنّت، لكنهم اختلفوا فيما إذا كان الاسم ظاهراً^(٢٦)، فذهب الكوفيون ومنهم الفراء (ت: ٢٠٧ هـ) إلى عدم جواز تقديم الحال على العامل سواء أفعالاً كان العامل فيه أم معنى الفعل^(٢٧)، في حين ذهب الجرمي (ت: ٢٢٥ هـ) إلى المنع مطلقاً في ذلك كَلَّه تَشْبِيهاً بالتمييز^(٢٨). وحجة الكوفيين في ذلك أن يتقدم المضمرة على المظهر؛ فإذا قلت: ركباً جاء زيداً، ففي (راكباً) ضمير يعود على (زيد)، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمرة على المظهر لا يجوز^(٢٩)، وأما البصريون فذهبوا إلى جواز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر، وما ورد من حجة للكوفيين قد رده الانباري بقوله: ((وهذا ليس بشيء؛ لأن (راكباً) وإن كان مقدماً في اللفظ، إلا أنه مؤخر في المعنى والتقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز التقديم، قال الله تعالى: ((فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى))^(٣٠)، فالهاء في (نفسه) عائدة إلى (موسى) إلا أنه لما كان في تقدير التقديم، والهاء في تقدير التأخير، جاز التقديم))^(٣١). أما حجة البصريين التي أوردوها فهي النقل والقياس، أما النقل فقول العرب في المثل: شتّى ثوب الحلب^(٣٢)، فشئى: حال مُتَقَدِّمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فهذا فيه دليل على الجواز، وأما القياس، فالسبب هو أن العامل فيها متصرف، وإذا كان كذلك فالواجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان عمله متصرفاً جاز بذلك تقديم معموله عليه، كما في المثال: عمراً ضرب زيداً، وإجازة ذلك أن الحال تُشَبَّه بالمفعول، فكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال على فعلها^(٣٣).

ولكنني وجدت الرضي (ت: ٦٨٦ هـ) قد أورد رأياً للكوفيين يُعَيِّدُ بأنهم لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل متقدماً كما في المثال: جاء ركباً زيداً^(٣٤)، ومنه قول طرفة^(٣٥): (الطويل)

تَرَحَّلَ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ مُرَقِّشٌ ... عَلَى طَرَبٍ تَهْوِي سِرَاعاً رَوَاجِلُهُ

إذ قدّم الشاعر الحال (سراعاً)، وقد قدّم الفعل (تهوي) عليه، ومثله قول الشاعر^(٣٦): (الطويل)

يَطِيرُ فُضَاً بَيْنَهُمْ كُلُّ قَوْسٍ ... وَتَتَّبَعُهَا مِنْهُمْ فَرَّاشُ الْحَوَاجِبِ

فقدّم (فضاً) وقدّم الفعل (يَطِيرُ) عليه، ومثله قول الشاعر^(٣٧): (الطويل)

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا ... أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِلُ

ولكنهم يمنعون الصورة المتقدمة من تقديم الحال على العامل نحو: ركباً جاء زيداً، وأما إذا كان العامل غير فعل (غير متصرف)، أو شيء فيه معنى الفعل؛ فيمتنع التقديم عند الفريقين فإذا قلنا

في المثال هذا زَيْدٌ قَائِمًا ، فلا يجوزُ قَائِمًا هذا زَيْدٌ ؛ لأنَّ اسم الإشارة غير متصرف، وكذلك أفعال التفضيل، كما في المثال زَيْدٌ أَحْسَنَ من عمرو ضاحكاً ، فلا يجوزُ زَيْدٌ ضاحِكًا أَحْسَنَ مِنْ عَمْرُو، وكذلك في التعجب، كما في المثال ما أَحْسَنَ زَيْدًا ضاحِكًا، فلا يجوزُ ضاحِكًا ما أَحْسَنَ زَيْدًا، وكذلك لو كان صلةً لحرفٍ مصدرِيٍّ، كما في المثال يُعْجِبُنِي أَنْ يَثُومَ زَيْدٌ مُسْرِعًا، فلا أَنْ مُسْرِعًا يَثُومَ زَيْدٌ، والسبب في ذلك؛ لأنَّ معنى الفعل لا يتصرَّفُ تصرَّفَ الفعلِ، فهو لا يتصرَّفُ في نفسه فلا يتصرَّفُ في غيره، وعليه فلا يجوزُ تقديمَ معمولِهِ عليه^(٣٨)، واختار السيوطي (ت: ٩١١هـ) ما ذهب إليه الجمهورُ وعبر عنه بأنه الأصح^(٣٩). ويتَّضح أن ابنَ جَنِّي يقول بمذهب الجمهور من جوازِ تقديمِ الحالِ على عاملِها المتصرِّفِ، وبِه أَقولُ؛ وأراه الراجحُ لوروده في القرآن الكريم، لقوله تعالى: ((حُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ))^(٤٠)، إذ قَدَمَ (حُشَعًا) على (يُصِرُّونَ) والعاملُ متصرِّفٌ، وكذلك وروده في ما هو مسموعٌ من كلام العرب، والله تعالى أعلم.

المسألة الرابعة : تقديم المعطوف على المعطوف عليه

قال ابنُ جَنِّي: ((ولا يجوزُ تقديم ...العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلا في الواو وحدها، وعلى قلته أيضًا، نحو: قامَ وعمروُ زَيْدٌ ...))^(٤١).

ذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، إذ قال ابنُ السراج في ذلك: ((لا يجوزُ أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به، والذين أجازوا من ذلك شيئاً أجازوه في الشعر، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولاً لزال الكلام عن جهته))^(٤٢)، وقال أيضاً: ((لا تقول: مَرَرْتُ وَزَيْدٌ بِعَمْرُو تريد: مَرَرْتُ بِعَمْرُو وَزَيْدٌ ؛ لأنه قد قدم المعطوف على العامل))^(٤٣)، وذهب ابن جني أيضاً إلى عدم جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ولكنه أجاز تقديم الواو وحدها، وعلى قلته، ووافقهم من المتأخرين أبو البركات الانباري، والسيوطي^(٤٤).

ولعل سبب ضعف التقديم من جهة القياس يوضحه لنا ابنُ جَنِّي بأنَّ قولنا: قامَ وزيدٌ عمر بسبب اجتماع عاملين هما الفعل قام والواو فجاءت هذه الواو عاملة وتكون قائمة مقام العامل قبلها وإذا كان كذلك لأصبح هنالك عاملين لزيد وهذا يشبه قولنا: قامَ وقعدَ زيدٌ لكن في هذا المثال يكون المتكلم مخيراً إن شاء عملَ الأول وإن شاء عملَ الثاني في حين قولنا: قامَ زيدٌ وعمرو لا يكون عمرو مرفوعاً إلا بالأول^(٤٥)، وتابعه على ذلك ابنُ عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، وابنُ مالك أيضاً، ولكنهما اشترطا مع الكوفيين ثلاثة شروطٍ لا يجوز فيها تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ويجوز التقديم فيما عداها، وهي :

الأول: ألا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرًا، فلا تقول في المثال: وَعَمَرُو زَيْدًا قَائِمَانِ، وأنت تقصد زَيْدًا وَعَمَرُو قَائِمَانِ.

الثاني: ألا يؤدي بالتقديم إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرفٍ، فلا تقول في المثال: إِنَّ وَعَمَرًا زَيْدًا قَائِمَانِ، وأنت تُريدُ إِنَّ زَيْدًا وَعَمَرًا قَائِمَانِ.

الثالث: ألا يكون الاسم المعطوف مخفوضاً، فلا تقول في المثال: مَرَرْتُ وَعَمَرُو بَرِيدٍ، وأنت تريد مَرَرْتُ بَرِيدٍ وَعَمَرُو^(٤٦).

ولم يرد من البصريين المنع مطلقاً وعلى جميع حروف العطف، فذكر ابن هشام (ت: ٥٧٦ هـ) التقديم (بالفاء و ثم و أو و لا)، ووصفه بأنه جيدٌ، ولكن لا يجوز ذلك عندهم إلا في الشعر، وأما الكوفيون، فقالوا بمجيئه في مطلق الكلام في الشعر أو في غيره، وقد جعلوا ذلك في الواو خاصة، ولعل السبب في ذلك أنها أم الباب، فيتسَّخ فيها ما لا يتسَّخ في غيرها^(٤٧).

أما ابن جني فقد خالف المشهور من الجمهور من أنه لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه، وإن كان قد ورد في الشعر، ومن ذلك بيت الأحوص^(٤٨): (الوافر)

أَلَا يَا نَحْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

فالبيت عند ابن جني ليس على ظاهره، بل هو مؤولٌ لديه على أن (رحمة الله) قد عُطِفَ على الضمير (الكاف) في (عليك)، والتقدير عنده: عليك وعلى رحمة الله السلام، فلنستمع إلى قوله: ((وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه وهو (عليك)، ففيه إذا ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمرة المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه))^(٤٩)، في حين يرى الجمهور أنه إذا وقع التقديم فيكون من الضرورة، وهو شاذٌ ولا يُقاس عليه، قال ابن السراج: ((فإنما جاز عندهم؛ لأن الرفع في مذهبهم (عليك)، وقد تقدم، ولا يجيزون للشاعر إذا اضطر أن يقولَ إِنَّ وَزَيْدًا عَمْرًا قَائِمَانِ؛ لأن (إن) أداة وكل شيء لم يكن يرفع لم يجز أن تليه الواو عندهم على كل حال، فهذا شاذ لا يقاس عليه))^(٥٠)، ووافق بعض المحدثين ما ذهب إليه ابن السراج، فقال عباس حسن في كتابه النحو الوافي: ((ورد في المسموع تقديم المعطوف بالواو - دون غيرها - على المعطوف عليه، وهو تقديم شاذ - لا يجوز القياس عليه - ومنه قول الشاعر^(٥١):

أَلَا يَا نَحْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ))^(٥٢)

فالفرق واضحٌ في تقدير المعنى بين ما ذهب إليه الجمهور، وما ذهب إليه ابن جني، فعلى تقدير الجمهور يكون بتقديم المعطوف (رحمة الله) على المعطوف عليه (السلام) يكون الشاعر قد

ألقى السلام على المرأة، والتي عبر عنها الشاعر بالنخلة، وأما ما ذهب إليه ابن جني من تأويل، فيكون الشاعر قد ألقى السلام على (المرأة وعلى رحمة الله)، فحينئذ لا تقديم ولا تأخير في البيت. وعلى ما يبدو أن ابن جني انفرد في مسألة اجتهادية مخالفاً في ذلك ما عليه الجمهور، والرأي عندي هو عدم التأويل أفضل من التأويل؛ لأنه لا يخفى على ما فيه من التكلف والتعقيد.

المسألة الخامسة : تقديم المستثنى على المستثنى منه

قال ابن جني: ((وكذلك تقول: ما قام إلا زيدا أحد فتوجب النصب إذا تقدم المستثنى، إلا في لغة ضعيفة، وذلك أنك قد كنت تُجيز: ما قام أحد إلا زيدا، فلما قدمت المستثنى لم تجد قبله ما تبدله منه، فأوجب من النصب له ما كان جائزاً فيه))^(٥٣).

يرى سيويه (ت: ١٨٠هـ) أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه يكره فيه أن يجعل ما حدّ المستثنى أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنى، ومثل له في ذلك بالمثل: ما فيها إلا أباك أحد، وما لي إلا أباك صديق، واستشهد ممن يوثق بعربيتهم بقول كعب بن مالك للنبي صلى الله عليه وآله (البيسط):^(٥٤)

النَّاسُ أَلْبَ عَلَيْنَا فِيكَ ، لَيْسَ لَنَا ... إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَرَزْرَ

ويرى أبو العباس المبرد (ت: ٢٨٥هـ) عدم جواز البدلية في هذه المسألة بقوله: ((هذا باب ما لا يجوز فيه البذل وذلك الاستثناء المقدم نحو ما جاءني إلا زيدا أحد، وما مررت إلا زيدا بأحد، وإنما امتنع البذل لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز ها هنا غيره وذلك أنك كنت تقول ما جاءني أحد إلا زيد، وتُجيز ما جاءني أحد إلا زيدا فلما قدمت المُسْتَثْنَى بطل وجه البذل فلم يبق إلا الوجه الثاني))^(٥٥).

وهذا ما ذهب إليه ابن جني، وهو رأي البصريين المتقدمين في ترجيح أحسن الأقبحين ألا وهو النصب على الاستثناء في حال تقدم المستثنى على المستثنى منه وعدم جواز كون المستثنى بدلاً من المستثنى منه؛ لأنه لا يجوز تقديم البذل على المبدل منه إذ يقول في ذلك: ((وكذلك ما قام إلا زيدا أحد، عدلت إلى النصب؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه، - وهو رأي البصريين - وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه، وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كل حال . فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره))^(٥٦).

وحصر ابن السراج المسألة بالنصب: ((فإن قدمت المستثنى لم يكن إلا النصب نحو قولك: ما لي إلا أباك صديق، وما فيها إلا زيدا أحد؛ لأنه قد بطل البذل فلم يتقدم ما يبذل فيه لأن البذل كالنعت، إنما يجري على ما قبله))^(٥٧)، وأجاز الكوفيون النصب على الاستثناء والبدلية، ومن

ذلك ما ذكره ثعلب (ت ٢٩١ هـ) في مجالسه، فقال ممثلاً: ((وَيُقَالُ مَا عِنْدِي الْآ حَمْسُونَ دَرَاهِمُ،
وَالْآ حَمْسُونَ دَرَاهِمَ، وَالْآ حَمْسِينَ دَرَاهِمُ، وَالْآ حَمْسِينَ دَرَاهِمَ وَأُنْشِدُ ^(٥٨): (الطويل)
وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً ...

(وَأَلُّ أَحْمَدُ) يُرْوَانُ جَمِيعاً، لَيْسَ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ ((^(٥٩))؛ فَمَنْ رَفَعَ الْمُسْتَنْثَى فَقَدْ
جَعَلَ الْمَتَّبِعَ تَابِعاً وَالتَّابِعُ مَتَّبِعاً (بِالْقَلْبِ)؛ كَمَا فِي الْمَثَالِينَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ الْقَوْمُ، وَمَا مَرَزْتُ بِمِثْلِكَ
أَحَدٍ، وَمَنْ رَفَعَ وَنَصَبَ وَاخْتَارَ النَّصْبَ - وَهُوَ الْمَشْهُورُ - لِئَلَّا يُلْزَمَ تَقَدُّمُ التَّابِعِ عَلَى الْمَتَّبِعِ، وَأَمَّا
مَا احْتَجَّ بِهِ الْكُوفِيُّونَ فَهُمْ يَقْدِرُونَ مُسْتَنْثَى مَحذُوفٍ قَبْلَ أَدَاةِ الْاسْتِنْتَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَنْثَى شَبِيهٌ بِالْمَفْعُولِ
بِهِ وَالبَدَلِ، لِذَلِكَ قَالُوا بِجَوَازِ التَّقْدِيمِ عَلَى الْمُسْتَنْثَى، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ ^(٦٠)، وَأَمَّا حِجَّةُ
الْبَصْرِيِّينَ فَذَكَرُوا فَقَالُوا إِنَّمَا قَلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ سَيُؤَدِّي عَمَلٌ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ؛
وَسَبَبُ عَدَمِ الْجَوَازِ لِأَنَّهَا حَرْفٌ نَفِي يَرُدُّ بَعْدَهَا الْاسْمَ وَالْفِعْلَ فَهِيَ شَبِيهَةٌ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ، الَّذِي لَا
يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ؛ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا ^(٦١)، وَذَكَرَ ابْنُ
عَقِيلٍ رَأَى ابْنَ الضَّائِعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: ((وَالْمَشْهُورُ فِي اللُّغَةِ عِنْدَ تَقَدُّمِ الْمُسْتَنْثَى عَلَى
الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ النَّصْبُ)) ^(٦٢). أَمَّا ابْنُ عَصْفُورٍ، فَهُوَ يَضْعَفُ خِيَارَ الْإِتْبَاعِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ وَيَجْعَلُهَا
لُغَةً ضَعِيفَةً وَغَيْرَ قِيَاسِيَّةٍ ^(٦٣) وَذَكَرَ السِّيُوطِيُّ (ت: ٩١١ هـ) ^(٦٤) أَنَّ الْكُوفِيِّينَ وَالبَغْدَادِيِّينَ وَوَأَقْفَهُمُ ابْنَ
مَالِكٍ جَعَلُوهَا لُغَةً قِيَاسِيَّةً وَأُنْشِدُ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ ^(٦٥): (الطويل)

لَأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْكَ شَفَاعَةً ... إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

ذلك ((أَنَّ الْعَامِلَ فُرِّعَ لَمَّا بَعْدَ (إِلَّا) وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ خَاصٌّ؛ فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَنْثَى،
لَكِنَّهُ بَدَلٌ كَلِّ، وَنَظِيرُهُ فِي أَنَّ الْمَتَّبِعَ أَجَرَ وَصَارَ تَابِعاً مَا مَرَزْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ)) ^(٦٦)، وَالَّذِي يَبْدُو لِي
فِي ضَوْءِ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ لَهُمْ غَيْرُ رَأْيٍ فِي تَقْدِيمِ الْمُسْتَنْثَى عَلَى الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ،
فَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَكْرَهَ وَقُوعَ الْبَدَلِيَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ وَحَصَرَ الْمَسْأَلَةَ فِي النَّصْبِ عَلَى الْاسْتِنْتَاءِ، وَمِنْهُمْ
مَنْ أَجَازَهُ عَلَى قَلَّةٍ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْمَتَّأَخِرِينَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ فَقَدْ أَجَازُوا وَقُوعَ الْبَدَلِ حَمَلًا
عَلَى الْمَعْنَى ^(٦٧)، وَيُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ أَنَّ مَا تَرَكْنَا إِلَيْهِ النَّفْسُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
الْكُوفِيُّونَ؛ لِأَنَّهُ مَحْجُوجٌ بِرَوَايَةِ سَيُوبِيَةَ - وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ فَقَدْ وَرَدَ عَلَى كُلِّ حَالٍ -
بِالسَّمَاعِ وَالمَشَافَهَةِ بِثَبُوتِهِ عَنِ الْعَرَبِ الَّذِينَ يُوَثِّقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ، ثُمَّ إِنَّ فَرَضَ قِيُودِ وَقَوَانِينِ صَارِمَةٍ عَلَى
النُّحُوِّ بِهَذَا الشَّكْلِ قَدْ حَرَمَتِ اللُّغَةَ مِنْ تَنَوُّعِ لُغَوِيِّ تَشْهُمِ فِي اكْتِمَالِ الْبِنَاءِ الثَّقَافِيِّ وَاللُّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ
وَتَنَوُّعِ مَشَارِبِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الخاتمة

بعد هذا التطواف في عرض الآراء النحوية وبيانها، وبعد أن طوينا الصحيفة الأخيرة من هذا البحث لابد لنا من وقفة نبيّن أهم النتائج:

١- تقديم لفظ وتأخير آخر كشفت بعض المسائل عن أنها صيغت بقصدية، فدلّ على أنّ ابن جني يستعمل أمثلة حيّة واقعية، وعلى ذلك فإنّ عرض المسائل في ضوء هذا النحو قد وافق الواقع المنطوق للغة، وهذا يدلّ على أنّ القواعد النحوية عند ابن جني ليست قواعد نحوية سمجة، بل هي في حقيقتها نشاط لغوي حياتي يستند إلى الخطاب اللغوي الواقعي.

٢- نرى في سمة الإيجاز والاختصار حاضرة في بعض ما مثّل له ابن جني، وبذلك أدت دوراً في توضيح المعنى، والغرض الأساسي هو البعد الدلالي فيها، فالتغيير الحاصل جراء التقديم لم يفقد الجملة قيمتها الدلالية، فضلاً عن الحفاظ على رتبها وما يترتب عن ذلك الغرض من العناية أو الاهتمام أو الاختصاص.

٣- في ضوء آليّة التقديم والتأخير عبّر ابن جني عن فكرة يؤمن بها، وذلك برأيٍ يقوله مجتهداً فيه أو ليبيّن من خلاله عن فكره النحوي، فدلّ ذلك على وعيه بأساسيات البحث النحوي، ولذا ضرب لنا أمثلة كانت عاكسة لما يقوله العرب فكان ذلك كاشفاً لثرائه اللغوي.

٤- لا تخلو بعض آراء النحويين البصريين من التناقض في بعض المسائل إذ نراهم يجوزون تقديم الحال والمفعول له على عامليهما، في حين لا يجوزون تقديم المفعول معه على عامله.

٥- لا شك أنّ لأسلوب التقديم والتأخير غايات بلاغية، وهذا لا يكون إلا مترابطاً مع الجملة النحوية، وذلك لفهم التراكيب اللغوية.

٦- كشفت بعض مسائله أنه ينفرد برأيٍ مخالفًا بذلك المدارس النحوية كما هو الحال في تقديم المفعول معه على صاحبه.

الهوامش

(١) الكتاب: ٣٤/١.

(٢) الخصائص: ٣٨٣/٢.

(٣) يُنظرُ: أسرار العربية: ١٨٥؛ وشرح جمل الزجاجي: ٢/٤٥٤؛ والمُقرَّب: ٢٢٥؛ وشرح ابن عقيل:

٢/٢٠٣؛ وشرح الأشموني: ١/٤٩٢؛ وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/٢٤١.

(٤) يُنظرُ: الأصول في النحو: ١/٢١١.

(٥) يُنظرُ: شرح جمل الزجاجي: ٢/٤٥٤؛ والمُقرَّب: ٢٢٥؛ وشرح التسهيل لأبن مالك: ٢/٢٥١؛ وشرح

ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١/٢٠٥؛ وشرح ابن عقيل: ٢/٢٠٣؛ وشرح الأشموني: ١/٤٩٢.

(٦) يُنظرُ: شرح الكافية الشافية: ٢/٦٩٦؛ وشرح التسهيل: ٢/٢٥٣؛ والتذليل والتكميل: ٨/١١٢؛

وشرح الأشموني: ١/٤٩٥؛ وهمع الهوامع: ٢/٢٤١؛ وحاشية الصبان: ٢/٢٠٢.

- (٧) القياس في اللغة العربية : ٧٤.
- (٨) البيت بلا نسبة في الخصائص : ٣٨٣ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ١٠٩ ؛ والتذليل والتكميل : ٨ / ١١٣ ؛ وشرح التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥٨ ؛ وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢ / ٢٤١ ؛ وهو ليَزيد بن الحكم الثقفي في المقاصد النحوية : ٣ / ١٠٧٠.
- (٩) يُنظرُ : شرح الكافية الشافية : ١ / ١٠٩ ؛ وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١ / ٢٠٦ ؛ و توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٦٦٤.
- (١٠) يُنظرُ : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ١ / ٤٩٥ - ٤٩٦.
- (١١) يُنظرُ : شرح تسهيل الفوائد : ٢ / ٢٥٣.
- (١٢) الخصائص : ٢ / ٣٨٣.
- (١٣) يُنظرُ : الكتاب : ١ / ٣٦٧ ؛ ومعاني القرآن : ١ / ١٧.
- (١٤) شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٢٦.
- (١٥) سورة البقرة (١٩).
- (١٦) يُنظرُ : شرح ابن عقيل : ٢ / ١٨٧ ، ودليل الطالبين لكلام النحويين : ٥٥.
- (١٧) حُكي عن ثعلب إجازته تقديم المفعول له على عامله في التذليل والتكميل : ٧ / ٢٤٦ ؛ وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٨٨ ؛ وهمع الهوامع : ٢ / ١٣٥ ؛ ولم أعثر على ما نُسب إليه في ذلك في بعض مصنفاته منها (مجالس ثعلب وكتاب فصيح ثعلب).
- (١٨) أسرار العربية : ٢٢٤.
- (١٩) ديوان الكميت بن زيد الأسدي (القوائد الهاشميات) : ٥١٢ .
- (٢٠) قال الشنقيطي صاحب الدرر اللوامع : ((نسبه أبو حيان لجحدر، فإن كان يريد جحدر بن مالك الحنفي فلم نجده في نونيته المشهورة إلا أن يكون سقط من الرواة))، يُنظرُ : الدرر : ١ / ٤٢٣ ، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٧ / ٢٤٦ ؛ والمعجم المفصل في شواهد العربية : ٨ / ١٦٢ ؛ وهو بلا نسبة في همع الهوامع : ٣ / ١٣٥.
- (٢١) ألفية ابن مالك : ١ / ٣٠.
- (٢٢) يُنظرُ : للمحة في شرح الملح : ١ / ٢٦٤ ؛ وارتشاف الضرب من لسان العرب : ٣ / ١٣٨٨ ، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٧ / ٢٤٦ ؛ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٢ / ٦٥٦ ؛ وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢ / ١٣٥.
- (٢٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٢ / ٦٥٦.
- (٢٤) تمرين الطلاب في صناعة الإعراب : ٥٤.
- (٢٥) الخصائص : ٢ / ٣٨.
- (٢٦) يُنظرُ : للمع في العربية : ٦٢ ؛ الإنصاف على مسائل الخلاف : مسألة (٣١) : ١ / ٢٠٣ ؛ وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٩ .
- (٢٧) يُنظرُ : أسرار العربية : ١٩٢ ؛ واللّباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٢٨٨-٢٨٩ ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين مسألة (٦٢) : ٣٨٣ ؛ وارتشاف الضرب : ١٥٨١ ؛ وهمع الهوامع : ٢ / ٣٠٨ .

- (٢٨) يُنظرُ : همع الهوامع : ٣٠٨ / ٢ .
- (٢٩) يُنظرُ : أسرار العربية : ١٩٢ ؛ والإنصاف على مسائل الخلاف مسألة (٣١) : ٢٠٣ / ١ ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين مسألة (٦٢) : ٣٨٣ .
- (٣٠) سورة طه (٦٧) .
- (٣١) أسرار العربية : ١٩٢ ؛ ويُنظرُ : الإنصاف على مسائل الخلاف مسألة (٣١) : ٢٠٣ / ١ ؛ وارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٥٨١ .
- (٣٢) يُنظرُ : مجمع الأمثال : ٣٥٨ / ١ .
- (٣٣) يُنظرُ : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣١) : ٢٠٣ / ١ .
- (٣٤) يُنظرُ : شرح الرضي على الكافية : ٢٩ / ٢ ؛ وهمع الهوامع : ٣٠٨ / ٢ .
- (٣٥) ديوان طرفة بن العبد : ١٣٠ .
- (٣٦) ديوان النابغة الذبياني : ١٦ .
- (٣٧) المصدر نفسه : ٩٠ .
- (٣٨) يُنظرُ : المقتضب : ١٧٠ / ٤ ؛ وأسرار العربية : ١٩١ ؛ واللّباب في علل البناء والاعراب : ٢٨٩ / ١ ؛ وشرح الكافية الشافية : ٧٥٢ / ٢ ؛ وشرح ابن عقيل : ٢٧٠ / ٢ ؛ وهمع الهوامع : ٣٠٩ / ٢ ؛ والنحو الوافي : ٣٨٠ / ٢ .
- (٣٩) يُنظرُ : همع الهوامع : ٣٠٨ / ٢ .
- (٤٠) سورة القمر (٧) .
- (٤١) الخصائص : ٣٨٥ / ٢ .
- (٤٢) الأصول في النحو : ٢٢٦ / ٢ .
- (٤٣) المصدر نفسه : ٧٧ / ٢ .
- (٤٤) يُنظرُ : شرح جمل الزجاجي : ٢٠٥ / ١ ؛ وأسرار العربية : ٣٠٦ ؛ وارتشاف الضرب : ٢٠١٩ / ٤ .
- (٤٥) يُنظرُ : الخصائص : ٣٨٩ / ٢ .
- (٤٦) يُنظرُ : شرح الجمل : ٢٠٥ / ١ ؛ وشرح الشافية الكافية : ١٢٦٨ / ٢ ؛ وشرح التسهيل : ٣٧٨ / ٣ ؛ وتوضيح المقاصد والمسالك : ٩٤٦ / ٢ ؛ والمساعد على تسهيل الفوائد : ٤٧٥ / ٢ - ٤٧٦ .
- (٤٧) يُنظرُ : شرح الرضي على الكافية : ٣٥٠ / ٢ ؛ وتوضيح المقاصد والمسالك : ٩٤٦ / ٢ ؛ والفصول المفيدة في الواو المزيدة : ١٥٢ ؛ والمساعد على تسهيل الفوائد : ٤٧٦ / ٢ ؛ وارتشاف الضرب : ٢٠١٩ / ٤ ؛ وهمع الهوامع : ٢٢٧ / ٣ .
- (٤٨) ديوان الأحوص الانصاري : ٢٣٩ .
- (٤٩) الخصائص : ٣٨٦ / ٢ .
- (٥٠) الأصول في النحو : ٢٢٦ / ٢ ؛ ويُنظرُ : شرح الرضي على الكافية : ٣٥٠ / ٢ .
- (٥١) ديوان الأحوص الانصاري : ٢٣٩ .
- (٥٢) النحو الوافي : ٦٤٠ / ٣ .
- (٥٣) الخصائص : ٧٨ / ٣ .
- (٥٤) وجدت هذا البيت في ديوان كعب بن مالك الانصاري : ٤٣ ؛ ويُنظر : الكتاب : ٣٣٦ / ٢ ؛ ووجدته أيضاً في

ديوان حسان بن ثابت الانصاري: ١٢٤؛ ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٩ / ٢؛ والتنزيل والتكميل:

٢٥٠ / ٨.

(٥٥) المقتضب: ٣٩٧ / ٤.

(٥٦) الخصائص: ٢١٤ / ١.

(٥٧) الأصول في النحو: ٢٨٣ / ١.

(٥٨) البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح بها آل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، يُنظر:

شرح هاشميات الكميت: ٥٠؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٢ / ٢؛ واللحمة في شرح الملح: ١ / ١

٤٦٨؛ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٣١ / ٢؛ وشرح الاشموني لألفية ابن مالك: ١ / ١٠٨.

(٥٩) مجالس ثعلب: ٤٩ / ١.

(٦٠) يُنظر: الانصاف على مسائل الخلاف مسألة (٣٦): ٢٢٢ / ١.

(٦١) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣٦): ٢٢٢ / ١؛ ويُنظر: اللع في العربية: ٦٨ / ١؛ وشرح

المفصل: ٥٢ / ٢؛ وأوضح المسالك: ٢٣٢ / ٢؛ وحاشية الصبان: ٢١٩ / ٢.

(٦٢) المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٦٧ / ١.

(٦٣) يُنظر: المصدر نفسه: والموضع نفسه.

(٦٤) يُنظر: همع الهوامع: ٢٥٧ / ٣؛ وشرح التصريح على التوضيح: ٥٤٩ / ١.

(٦٥) ديوان حسان بن ثابت: ١٥٩.

(٦٦) أوضح المسالك: ٢٣٣ / ٢.

(٦٧) يُنظر: همع الهوامع: ٢٥٤ / ٢.

مصادر البحث

القرآن الكريم.

١. إرتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٢. أسرار العربية: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي - دمشق، د. ط.
٣. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ط ٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د . ط .
٦. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٧. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
٨. تمرين الطلاب في صناعة الإعراب (إعراب ألفية الامام ابن مالك في النحو): للشيخ الامام زين الدين أبي الوليد خالد بن عبد الله الأزهرى، (د . ط .).
٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
١٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
١١. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط ٢، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
١٢. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ)، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٣. دليل الطالبين لكلام النحويين: مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت، د. ط، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٤. ديوان الأحوص الأنصاري: جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، وقدّم له: شوقي ضيف، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
١٥. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تحقيق عبد الله سنده، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٦. ديوان طرفة بن العبد: شرح الأعلام الشنمري، تحقيق دُرّة الخطيب و لطفی الصقّال، المؤسسة العربية، بيروت - لبنان، ط ٢، ٢٠٠٠م.
١٧. ديوان كعب بن مالك الأنصاري: تحقيق وشرح: مجيد طراد، دار صادر - بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
١٨. ديوان الكميت بن زيد الأسدي: جمع وشرح وتحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر - بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

١٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٢. شرح تسهيل الفوائد محمد بن عبد الله: ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٣. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٤. شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، قَدِّمَ لَهُ ووضع هوامشه وفهارسه: فؤاز الشعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي ببيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٥. شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.
٢٦. شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١، ١٣٨٣، ١١هـ.
٢٧. شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط ١.
٢٨. شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٩. شرح هاشميات الكميت ابن زيد الأسدي (ت ١٢٦هـ)، بتفسير أبي رياش أحمد بن ابراهيم القيسي: تحقيق: الدكتور داوود سلوم، والدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٠. الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٣١. القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حُسين، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، د ط، ١٣٥٣هـ.

٣٢. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبيويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٣. كتاب الفصيح، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (٢٠٠ - ٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور عاطف مذكور، دار المعارف، د. ط.
٣٤. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣٥. اللمحة في شرح الملح: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٠م.
٣٦. اللمعة في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، د. ط.
٣٧. مجالس ثعلب: لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (٢٠٠ - ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط ٢.
٣٨. مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت - لبنان، د. ط.
٣٩. المساعد على تسهيل الفوائد: للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، د. ط، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٤٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور (بشرح الشواهد الكبرى): بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٤١. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، د. ط.
٤٢. المقرَّب ومعه مُثَلَّ المقرَّب: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الأشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٤٣. معاني القرآن للفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدِّيَلَمي (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط ١.
٤٤. المعجم المفصل في شواهد العربية: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٤٥. النحو الوافي: عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط ١٥.
٤٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، د. ط.

Research sources:

The Holy Qur'an.

1. Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab: Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Dr. Rajab Othman Muhammad, and reviewed by Dr. Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD.
2. Secrets of Arabic: by Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed Al-Anbari (d. 577 AH), edited by: Muhammad Bahjat Al-Bitar, Publications of the Arab Scientific Academy - Damascus, Dr. i.
3. Principles of Grammar: Abu Bakr Muhammad bin al-Sari bin Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Siraj (d. 316 AH), edited by: Abdul Hussein al-Fatli, Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut, 3rd edition, 1417 AH - 1996 AD.
4. Fairness in matters of disagreement between the grammarians: the Basrans and the Kufans: Abd al-Rahman bin Muhammad bin Ubaidullah al-Ansari, Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), Al-Maktabah al-Asriya, 1st edition, 1424 AH - 2003 AD.
- . The clearest paths to the Alfiyya of Ibn Malik: Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Yusuf al-Sheikh Muhammad al-Baqa'i, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Dr. i.
6. Explaining the doctrines of the Basra and Kufan grammarians: Abu al-Baqa Abdullah bin al-Hussein bin Abdullah al-Akbari al-Baghdadi Muhib al-Din (d. 616 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Othaimeen, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1st edition, 1406 AH - 1986 AD.
7. Appendix and Supplement in the Explanation of the Book of Tashil: Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam - Damascus (from 1 to 5), and the rest of the parts: Dar Treasures of Seville, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD.
8. Training students in parsing (parsing Alfiyyat al-Imam Ibn Malik in Grammar): by Sheikh Imam Zain al-Din Abi al-Walid Khalid bin Abdullah al-Azhari, (Dr. Ed.).
9. Clarifying the purposes and paths with an explanation of Alfiyyah Ibn Malik: Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Muradi al-Masri al-Maliki (d. 749 AH), explanation and investigation: Abd al-Rahman Ali Suleiman, Professor of Linguistics at Al-Azhar University, Dar al-Fikr al-Arabi, 1st edition, 1428 AH - 2008 AD.
10. Al-Sabban's footnote to Al-Ashmouni's explanation of Ibn Malik's Alfiyyah: Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban Al-Shafi'i (d. 1206

AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1417 AH - 1997 AD.

11. Characteristics: Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, Al-Maktabah Al-Ilmiyyah, 2nd edition, 1371 AH - 1952 AD.

12. Al-Durar Al-Lawaima 'ala Ham' Al-Hawaami', Explanation of Jum' Al-Jawaami': Ahmad bin Al-Amin Al-Shanqeeti (d. 1331 AH), annotated by Muhammad Basil Uyun Al-Aswad, Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1419 AH - 1999 AD.

13. A student's guide to the words of grammarians: Mar'i bin Yusuf bin Abi Bakr bin Ahmed Al-Karmi Al-Maqdisi Al-Hanbali (d. 1033 AH), Department of Islamic Manuscripts and Libraries - Kuwait, Dr. I, 1430 AH - 2009 AD.

14. Diwan Al-Ahwas Al-Ansari: Compiled and edited by: Adel Suleiman Jamal, and presented by: Shawqi Dhaif, Al-Khanji Library - Cairo, 1st edition, 1411 AH - 1990 AD.

15. Diwan of Hassan bin Thabit Al-Ansari: edited by Abdullah Sanadh, Dar Al-Ma'rifa, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1427 AH - 2006 AD.

16. Diwan Tarfa bin Al-Abd: Explanation of Al-A'lam Al-Shantamari, edited by Doria Al-Khatib and Lutfi Al-Saqqal, The Arab Foundation, Beirut - Lebanon, 2nd edition, 2000 AD.

17. Diwan Ka'b bin Malik Al-Ansari: Edited and Explained by: Majeed Tarrad, Dar Sader - Beirut, 1st edition, 1997 AD.

18. Diwan al-Kumait bin Zaid al-Asadi: collected, explained and edited by: Dr. Muhammad Nabil Tarifi, Dar Sader - Beirut, 1st edition, 2000 AD.

19. Explanation of Ibn Aqeel on the Alfiiyah of Ibn Malik: Ibn Aqeel Abdullah bin Abdul Rahman Al-Uqaili Al-Hamdani Al-Masry (d. 769 AH), edited by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Dar Al-Turath - Cairo, Dar Misr Printing, Saeed Gouda Al-Sahar and Partners, 20th edition, 1400 AH. - 1980 AD.

20. Explanation of Ibn al-Nazim on the Alfiiyah of Ibn Malik: Badr al-Din Muhammad Ibn Imam Jamal al-Din Muhammad Ibn Malik (d. 686 AH), edited by Muhammad Basil Uyun al-Aswad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, 1420 AH - 2000 AD.

21. Al-Ashmouni's commentary on Alfiiyah Ibn Malik: Ali bin Muhammad bin Issa, Abu Al-Hasan, Nour Al-Din Al-Ashmouni Al-Shafi'i (d. 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD.

22. Explanation of the facilitation of benefits Muhammad bin Abdullah: Ibn Malik al-Tai al-Jiyani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH), Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, Hajar Printing, Publishing, Distribution and Advertising, 1st edition, 1410 AH - 1990 AD.
23. Explanation of the declaration on clarification or declaration of the content of the clarification in grammar: Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Jarjawi Al-Azhari, Zain al-Din al-Masri, who was known as al-Waqad (d. 905 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.
24. Explanation of Al-Zajjaji's sentences: by Abu Al-Hasan Ali bin Mu'min bin Muhammad bin Ali bin Asfour Al-Ishbili (d. 669 AH), presented to him and its footnotes and indexes provided by: Fawaz Al-Sha'ar, supervised by Dr. Emil Badie Yaqoub, Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD.
25. Explanation of Al-Radi on Al-Kafiya: Muhammad bin Al-Hasan Al-Radi Al-Istarabadi, Najm Al-Din (d. 686 AH), Correction and Commentary: Yusuf Hassan Omar, Qaryounis University Publications - Benghazi, 2nd edition, 1996 AD.
26. Explanation of Qatar al-Nada and Bel al-Sada: Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Cairo, 11th edition, 1383 AH.
27. Explanation of Al-Kafiya Al-Shafiyya: Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jiani, Abu Abdullah, Jamal Al-Din (d. 672 AH), edited by: Abdel Moneim Ahmed Haridi, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Mecca, 1st edition.
28. Explanation of Al-Mufassal by Al-Zamakhshari: Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish Ibn Abi Al-Saraya Muhammad ibn Ali, Abu Al-Baqa', Muwaffaq Al-Din Al-Asadi Al-Mawsili, known as Ibn Ya'ish and Ibn Al-Sa'in (d. 643 AH), Dr. Emil Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1422 AH - 2001 AD.
29. Explanation of the Hashemites of Al-Kumayt by Ibn Zaid Al-Asadi (d. 126 AH), interpreted by Abu Riyash Ahmad bin Ibrahim Al-Qaisi: Edited by: Dr. Daoud Salloum and Dr. Nouri Hamoudi Al-Qaisi, World of Books - Arab Nahda Library, Beirut, 2nd edition, 1406 AH - 1986 AD.
30. Useful chapters on the waw, more: Salah al-Din Abu Sa'id Khalil bin Kaykaldi bin Abdullah al-Dimashqi al-Ala'i (d. 761 AH), edited by:

Hassan Musa al-Shaer, Dar al-Bashir - Amman, 1st edition, 1410 AH - 1990 AD.

31. Measurement in the Arabic Language: Muhammad Al-Khidr Hussein, Al-Salafiyya Press and its Library, Cairo, d.d., 1353 AH.

32. Book: Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi with loyalty, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 AD.

33. Kitab al-Fusih, by Abu Abbas Ahmad bin Yahya Tha'lab, (200-291 AH), investigated and studied by Dr. Atef Madkour, Dar al-Ma'aref, Dr. i.

34. Al-Lubab fi Illal al-Sajma and Parsing: Abu al-Baqa Abdullah bin al-Hussein bin Abdullah al-Akbari al-Baghdadi Muhib al-Din (d. 616 AH), investigator: Dr. Abdul Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr - Damascus, 1st edition, 1416 AH 1995 AD.

35. Al-Lahma fi Sharh al-Malha: Muhammad bin Hassan bin Siba' bin Abi Bakr al-Judhami, Abu Abdullah, Shams al-Din, known as Ibn al-Sayegh (d. 720 AH), edited by Ibrahim bin Salem al-Sa'idi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Arabia. Saudi Arabia, 1st edition, 1424 AH - 2000 AD.

36. Al-Luma' in Arabic: Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), edited by Fayez Fares, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiyya - Kuwait, Dr. i.

37. Tha'lab's Councils: by Abu al-Abbas Ahmad bin Yahya Tha'lab, (200-291 AH), explanation and verification: Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Ma'arif in Egypt, 2nd edition.

38. Collection of Proverbs: Abu al-Fadl Ahmad bin Muhammad bin Ibrahim al-Maidani al-Naysaburi (d.: 518 AH), edited by: Muhammad Mohieddin Abdel Hamid, Dar Al-Ma'rifa, Beirut - Lebanon, Dr. i.

39. Al-Mu'assed Ta'seel al-Fawaid: By the venerable Imam Bahaa al-Din bin Aqeel on the book "Tasheel" by Ibn Malik, investigation and commentary: Dr. Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Fikr - Damascus, Dr. Edition, 1400 AH - 1980 AD.

40. Grammatical Objectives in Explanation of the Evidence of the Millennium Explanations, famous for (Explanation of the Great Evidence): Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa al-Aini (d. 855 AH), edited by: Prof. Dr. Ali Muhammad Fakher, A. Dr.. Ahmed Muhammad Tawfiq Al-Sudani, Dr. Abdul Aziz Muhammad Fakher, Dar Al Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo - Arab Republic of Egypt, 1st edition, 1431 AH - 2010 AD.

41. Al-Muqtadib: Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar Al-Thumali Al-Azdi, Abu Al-Abbas, known as Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abdul-Khaliq Azimah, World of Books - Beirut, Dr. i.

42. Al-Muqarrab and with him the ideals of the Muqarrab: by Abu Al-Hasan Ali bin Mu'min bin Muhammad bin Ali Ibn Asfour Al-Hadrami Al-Ashbili (d. 669 AH), investigation, commentary, and study: Adel Ahmed Abdel Mawjoud and Ali Muhammad Moawad, Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon , 1st edition, 1418 AH - 1998 AD.
43. Meanings of the Qur'an by Al-Farra': Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzoor Al-Daylami (d. 207 AH), edited by: Ahmed Youssef Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, Abdel Fattah Ismail Al-Shalabi, Dar Al-Masria for Authoring and Translation - Egypt, 1st edition.
44. The detailed dictionary of Arabic evidence: Dr. Emil Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st edition, 1417 AH - 1996 AD.
45. Al-Nahw al-Wafi: Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar Al-Ma'arif, 15th edition.
46. هـ. Hama' al-Hawaami' in explaining the plural of jama'i: Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, Library. Al-Tawfiqia - Egypt, Dr. i.